

معوقات التحول من النظام المحاسبي الموحد إلى معايير المحاسبة الدولية في قطاع
المصارف في إقليم كردستان/العراق
(دراسة استطلاعية لآراء عينة من معدي القوائم المالية في المصارف ومراقبين في قسم
مراقبة المصارف في البنك المركزي/فرع أربيل)
بحث منشور في مجلة القلعة (الجامعة اللبنانية الفرنسية)

المجلد (4) العدد (4) خريف 2019

أستاذ مساعد د.باسمة فالح النعيمي

قسم المحاسبة والإدارة /جامعة كويه

Basima.falih@koyauniversity.org

يحتل القطاع المصرفي مركزاً مهماً ومؤثراً في النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، ونتيجة التعاملات المتبادلة بين هذه المصارف وعلى نطاق دولي فقد برزت الحاجة إلى إيجاد لغة محاسبية مشتركة تكون مفهومة ومقبولة من أطراف التعامل كافة، وجاء إصدار معايير المحاسبة الدولية تلبية لهذه الحاجة، واستشعاراً منها بأهمية هذا الموضوع فقد قامت المديرية العامة للإصدار والخزائن / قسم الإصدار والحسابات التابع للبنك المركزي العراقي، بإصدار قرار التحول من النظام المحاسبي الموحد إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف العراقية كافة، وألزمت كافة المصارف في العراق بتطبيق هذا القرار، اعتباراً من سنة 2016.

وعلى الرغم من مرور ثلاثة أعوام على هذا القرار

لأن تطبيق معايير المحاسبة الدولية لم يصل إلى مستوى الطموح، فضلاً عن أن بعض المصارف تواجه الكثير

أ- **تعريف معايير المحاسبة الدولية:** تعرف معايير المحاسبة الدولية بأنها " المعايير والتفسيرات المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتهدف إلى توفير معلومات ذات جودة عالية وتتمتع بالشفافية، وقابلة للمقارنة في القوائم المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المستثمرين والمشاركين الآخرين في أسواق المال العالمية والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية"، كما تعرف بأنها " مبادئ محاسبية أصبحت مقبولة على الصعيد العالمي، وهي تحسّن وتناسق النظم والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بالطرائق التي تعرض فيها الشركة تقاريرها المالية، كما أنها توفر معياراً متماسكاً بشأن إدراج المعلومات المالية في التقارير المالية" .

ب- **نشأة معايير المحاسبة الدولية وتطورها:** نشأ مفهوم معايير المحاسبة الدولية في عام 1904، في المؤتمر الدولي الأول المنعقد في سانت لويس، وفي المؤتمر الدولي العاشر تبلورت هذه الفكرة في عام 1973 بتشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Committee) (IASC) بقيادة هيئات محاسبية مهنية في تسع دول هي: استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، هولندا، المملكة المتحدة، أيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية، والجدير بالذكر أن هذه الدول ليست أعضاء في (IASC) ولكن الهيئات المحاسبية داخل هذه الدول هي التي تتمتع بالعضوية في هذه اللجنة، وكان الهدف من وراء انشاء هذه اللجنة هو:

1- اقتراح وإصدار معايير محاسبية تمثل الأساس في إعداد وعرض القوائم المالية، وكذلك العمل على تشجيع الدول والمنظمات على مراعاتها وقبولها لهذه المعايير عالمياً.

2- العمل بشكل عام على تحسين وتوافق اللوائح والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية.

ت- الحاجة إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية: على الرغم من أن هناك من يرى أن معايير المحاسبة الدولية تحوي كثيراً من الثغرات التي تجعلها عاجزة في أحيان كثيرة عن معالجة نقاط جوهرية وهامة في البلدان الملتزمة بتطبيقها، وذلك بسبب كثرة الخيارات والبدائل التي تسمح باتباعها، سواءً في قواعد القياس أو في قواعد الإفصاح، مما يوفر فرصاً واسعة للاختلاف في تطبيقها من قبل المحاسبين ونشأ عن ذلك آثاراً سلبية مادية تحد من قابلية القوائم المالية للمقارنة، إلا أنه من الجانب الآخر نجد الكثير من التأييد والتشجيع على تطبيق هذه المعايير، ويرون أن الحاجة إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية تظهر في الآتي:

1- التناسق أو التوافق (Harmonization) : ويعني ذلك قيام المؤسسات بتطبيق ذات المعايير والأسس المحاسبية بغض النظر عن جنسيتها، متجاوزة بذلك الحدود الجغرافية والسياسية مما يعني توحيد الأسس والقواعد التي تتم على أساسها المعالجة المحاسبية، وبالتالي إظهار القوائم المالية للمؤسسات بصورة متماثلة وموحدة، وبعبارة أخرى تدويل الممارسات المحاسبية والتدقيقية.

2- قابلية المقارنة : نظراً لتوحيد أسس وطرائق المعالجات المحاسبية فإن النتيجة المباشرة لذلك هي قابلية القوائم المالية التي أعدت على هذا النحو للمقارنة من قبل مستخدميها، والمفاضلة بينها على أسس واضحة، وبالتالي ترشيد عملية اتخاذ القرارات المرتكزة على المعلومات المحاسبية المتماثلة، والمفاضلة بين البدائل على أسس سليمة وواضحة .

3- تشجيع الاستثمار بكافة أشكاله ولاسيما الدولي منه، وإن التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من شأنه طمأنة المستثمرين الخارجيين من خلال الاعتماد عليها في القياس المحاسبي واحتساب الأرباح وإعداد القوائم المالية.

4- وتظهر الحاجة إلى معايير المحاسبة الدولية من كونها مجموعة من المقاييس والاشارات المرجعية والوضعية والمحددة التي يستند عليها في عملية القياس والاثبات والافصاح عن المعلومات، كما أن وجود المعايير المحاسبية يعزّز موضوعية المخرجات المحاسبية، حيث أن موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها إلا بوجود اطار نظري متكامل يحكم عملية التطبيق.

كذلك فإن الاهتمام بمعايير المحاسبة الدولية قد برز بشكل واضح في العقود الأخيرة نتيجة إزدياد المعاملات التجارية بين الشركات في مختلف بقاع العالم وإزدياد الاستثمارات بين دول العالم، والحصول على رؤوس الأموال بحاجة إلى معلومات مرتكزة على لغة محاسبية موحدة مشتركة ما بين الدول

بد
لأ من اللغة المحاسبية التي تركز على المحلية المتباينة بين الدول، وعلى وفق ذلك برزت المسوغات المنطقية لولادة معايير

ث- متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية: لتطبيق معايير المحاسبة الدولية فإنه ينبغي توفير متطلبات التطبيق، ومن أبرز هذه المتطلبات:

1- تقوم الجمعيات المهنية بإقامة دورات تخصصية في كيفية تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل يتفق مع متطلبات البيئة المحلية ويتكيف معها.

2- تقوم المؤسسات المهنية الأخرى بنشر وتوصيل كل ما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها.

3- تقوم مكاتب التدقيق وتنظيم الحسابات بإشراك العاملين لديها في دورات تطويرية تتعلق بكيفية تطبيق معايير المحاسبة الدولية وما يرتبط بها.

4- تقوم الشركات والمؤسسات الاقتصادية الأخرى التي ينبغي عليها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بإشراك العاملين لديها بدورات تخصصية في هذا المجال.

5- تقوم هيئة الأوراق المالية بإلزام الشركات التي تعرض أوراقها المالية في البورصة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ووضع تاريخ نهائي لذلك.

ج- معوقات التحول إلى معايير المحاسبة الدولية: إن أبرز معوقات التحول والتطبيق تتمثل بالآتي:

- 1- عوامل سياسية واقتصادية تتعلق بكل دولة على حده.
- 2- صعوبة استبدال المعايير الوطنية بمعايير محاسبية أخرى.
- 3- التضارب بين المعايير الدولية والتشريعات والقوانين الوطنية السائدة.
- 4- صعوبة تطبيقها على المؤسسات الصغيرة.
- 5- صعوبة التنسيق بين الاختلافات الموجودة في المعايير المحاسبية في مختلف دول العالم.
- 6- اختلاف اللغة والثقافة والتقاليد ومستوى التعليم ودرجة التنمية الاقتصادية واجتماعية ونظام الضرائب وغيرها.
- 7- تبني معايير محاسبية دولية إضافة إلى المعايير الوطنية يخلق عبئاً متزايداً بخصوص تطبيق المعايير.
- 8- الحاجة إلى وجود جمعيات أو هيئات مهنية قوية لإلزام تطبيق هذه المعايير مع وجود الدعم الحكومي لها.

ح- معوقات التحول في البلدان النامية: تتمثل أهم أسباب ظهور معوقات في تطبيق معايير المحاسبة الدولية في البلدان النامية بالآتي:

- 1- الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها المعايير، مثل المعايير المرتبطة بالاستثمارات والمشتقات والأدوات المالية المرتبطة بالقيمة العادلة.
- 2- التوجه الضريبي والحكومي في معظم البلدان النامية، إذ تهدف التقارير المالية إلى حساب الربح الضريبي أو إنتاج معلومات تساعد في التخطيط واتخاذ القرارات على المستوى القومي بالرغم من تبني هذه البلدان لبرامج الإصلاح الاقتصادي.
- 3- مشاكل الترجمة، فالمعايير الدولية تصدر باللغة الانجليزية وبمصطلحات محاسبية انجليزية متعارف عليها، وتكمن الصعوبة هنا في أن الترجمة قد تصل إلى مقابل المصطلح باللغة الوطنية ولكن المصطلح الوطني قد لا يعكس مضمونه نفس المضمون المقصود في المعايير الدولية، وبالتالي تفقد عملية الترجمة فاعليتها.

خ- تطبيق معايير المحاسبة الدولية في العراق: وفيما يخص تطبيق معايير المحاسبة الدولية في العراق فقد صدرت في عام 2004 القوانين الآتية: قانون المصارف رقم (4)، قانون البنك المركزي رقم (56)، وقانون هيئة الأوراق المالية رقم (74) والتي نصت صراحةً على وجوب تطبيق معايير المحاسبة الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية، وفي الاتجاه نفسه جاء قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي الذي صدر بالجلسة المرقمة (1421) في 17/3/2007 بإعداد القوائم المالية السنوية للمصارف المحلية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

ونظراً إلى أن المصارف المرسلة تطلب القوائم المالية الختامية للمصارف العراقية معدّة وفقاً لمعايير الإفصاح الدولية فقد قام قسم الاصدار والحسابات في المديرية العامة للاصدار والخزائن التابعة للبنك المركزي العراقي، بإصدار قرار يلزم المصارف العراقية كافة بالتحول من النظام المحاسبي الموحد إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية اعتباراً من سنة 2016، وجاء هذا القرار في الكتاب الرسمي المرقم 12/9 في 4 / 1 / 2016، تأسيساً على ما تقدم فقد تم تشكيل لجنتين بالأمر الإداري المرقم 3085/10/5719 في 15/9/2015 الصادر عن البنك المركزي العراقي و 78248 في 16/9/2015 الصادر عن وزارة المالية لدراسة التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية في إعداد القوائم المالية ودراسة التعديلات والاضافات المطلوبة على النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين.

وقد اجتمعت اللجنتان اجتماعات عدة واستضافتا عدد من الخبراء منهم رئيس الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين ورئيس لجنة التدقيق في البنك المركزي العراقي وعضو لجنة التدقيق في البنك المركزي العراقي، وكان من أبرز ما تم التوصل إليه الآتي:

- 1- أن المصارف والمؤسسات المالية ملزمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وبدون تأخير.
- 2- إن إعادة النظر بالنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين لم يعد مجدياً، لكون النظام عندما تم إعداده لم تكن هناك مصارف خاصة، كما أن هذا النظام قد تم تطبيقه عام 1992 ولم يتغير لغاية 2015، بينما حصلت متغيرات كبيرة في نظم المعلومات واستحدثت وسائل دفع جديدة وتغيرت معايير الإفصاح.
- 3- تحديد الإجراءات الواجب العمل بها للانتقال من النظام المحاسبي الموحد إلى المعايير الدولية.
- 4- في مجال التدريب ونشر المعرفة فإن البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية ومجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات والجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين يقع عليهم عبء إقامة الدورات والمحاضرات لدعم هذا التحول وتقديم ما يتطلب من مشورة وخبرة.

وبينما نتحدث عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية فإن متطلبات التطبيق تشكل الجانب العملي من أجل تحقيق الهدف باندماج البيئة المحلية بالبيئة الدولية، وأنه ينبغي تحقيق أولاً متطلبات التوافق التي تهتم بالجانب العلمي والأكاديمي، بمعنى أن تحقيق التطبيق ينبغي أن تسبقه عملية توافق أو تناسق (Harmonization) محاسبي، ويعرّف التوافق المحاسبي بأنه " عملية زيادة انسجام وتوافق الممارسات المحاسبية بوضع حدود للخلافات وتخفيض المعايير المتناسقة من الاختلافات المنطقية وتحسن التوافق في المعلومات المالية بين الدول المختلفة"، كما يعرّف أنه " محاولة مزج وتقريب الأنظمة والممارسات المحاسبية المتنوعة مع بعضها وتقليل درجة الاختلاف بينها في هيكل منهجي مرتب يعطي نتائج متناسقة" ، وفي الدول النامية هناك توجه قوي نحو التوافق المحاسبي الدولي حيث يسود اعتقاد عام مفاده أن الدول التي ليس لها معايير محاسبية محلية سوف تستفيد من المعايير الدولية مع بعض التعديلات التي تراها ضرورية لبيئتها الاقتصادية .

وهناك مجموعة من المتطلبات التي ينبغي توافرها لتحقيق التوافق من أبرزها:

- 1- إعادة النظر في المناهج الدراسية (المساقات) بشكل عام بحيث تكون منسجمة مع المناهج الدراسية الدولية، ويمكن الاستعانة بهذا المجال بمناهج جامعات عالمية مشهود لها في هذا المجال.
- 2- إعادة النظر في مفردات (مواضيع) المساق الواحد للمادة الدراسية بحيث تكون الطروحات النظرية والتطبيقية متفقة أو بموجب معايير المحاسبة الدولية، وعدم الإبقاء على ما هو عليه الحال.
- 3- لتحقيق الفقرتين أعلاه ينبغي تهيئة الأساتذة وتعريفهم وإطلاعهم بشكل كامل وتفصيلي على المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها، كي يقوموا بدورهم بنقل الخبرة والتجربة إلى الطلبة.
- 4- إعادة النظر في الكتب الدراسية وتحديثها بما يتلاءم مع التعديلات الجارية في معايير المحاسبة الدولية.

نلاحظ مما سبق أنه على الرغم من الجهود التي بذلت في سبيل إصدار النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين، وما يتميز به هذا النظام من سمات ومقومات في المرحلة السابقة،

إ
لأنه لم يعد مناسباً للمرحلة الحالية والمستقبلية وخصوصاً في القطاع المصرفي ، مما يستوجب التحول إلى تطبيق